

عنوان مقاله:

اهم المؤسسات السياسية والادارية في النظام القانوني المغربي

محل انتشار:

الدراسات القانونية المقارنة، دوره 2، شماره 2 (سال: 1403)

تعداد صفحات اصل مقاله: 20

نویسنده:

شیروان زیدان کریم - طالب دکتوراه، اختصاص القانون العام، جامعه قم، ایران

خلاصه مقاله:

الغرض من الدراسة، هو تحديد كيفية عمل المؤسسات السياسية والدستورية داخل المملكة المغربية، ومدى مشاركة هذه المعرفة، في جميع أنحاء النظام السياسي هناك. اعتمد المغرب نظاما برلمانيا بعد حصوله على استقلاله عام ١٩٥٦م، مما جعله من أوائل الدول العربية التي سلكت طريق الديمقراطية. وفقا للدستور المغربي، أن شكل الحكومة هو نظام ملكي دستوري برلماني ديمقراطي. لكن الدستور، أعطى الملك سلطات حصرية ووقائية، وما زالت كل السلطات في يديه، رغم وجود مؤسسات برلمانية، بما في ذلك البرلمان، والإدارة، والانتخابات. واعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي في التحليل واطفاء النتائج. واستخرجنا جملة من النتائج من خلال دراستنا حول المؤسسات الادارية والسياسية في النظام القانوني المغربي، واثمنها ان النظام السياسي المغربي، يتميز بالسيطرة الكبيرة على السلطة الادارية، ويقوم باضفاء الشرعيه على الملكيه، من خلال المزج بالاساليب الحديثة والتقليدية. واستخرجنا عده وصايا مهمه، اهمها، انه يقترح الباحث باجراء بحوث مماثله في مجال صلاحيات الملك في الدستور، لغرض الوقوف على نقاط القوه التي تمتلكها المؤسسه الملكيه الدستوريه.

كلمات کلیدی:

المؤسسات الدستورية، النظام السياسي، المغرب

لينك ثابت مقاله در پایگاه سیویلیکا:

<https://civilica.com/doc/2001757>

